

السلطة الفلسطينية: حملة حركة "حماس" المميتة في ظل الحرب على غزة

منذ نهاية شهر ديسمبر/كانون الأول 2008، أثناء وبعد الهجوم العسكري الإسرائيلي الذي أسفر عن مقتل نحو 1,300 فلسطيني، معظمهم من المدنيين، قامت قوات حركة "حماس" ومليشياتها في قطاع غزة بحملة شملت القيام بعمليات اختطاف وقتل غير قانوني وتعذيب وتهديدات بالقتل ضد الأشخاص الذين تتهمهم "بالتعاون" مع إسرائيل، بالإضافة إلى المعارضين والمنتقدين لحركة حماس.

فقد أُردى بالرصاص ما لا يقل عن عشرين رجلاً على أيدي مسلحي حماس في تلك الفترة، بينما أُطلقت النار على أرجل عشرات آخرين، أو أُصيبوا في ركبهم أو بجراح أخرى بقصد التسبب بعجز دائم لهم، أو تعرضوا لضرب مبرح نتجت عنه كسور متعددة وإصابات أخرى، أو تعرضوا للتعذيب وإساءة المعاملة.

وشملت حملة حماس المميتة معتقلين سابقين متهمين "بالتعاون" مع الجيش الإسرائيلي ممن فروا من سجن غزة المركزي عندما قصفته القوات الإسرائيلية في 28 ديسمبر/كانون الأول 2008، بالإضافة إلى أفراد سابقين في قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية وغيرهم من النشطاء في حركة "فتح" التابعة لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس.

وقد بدأت الحملة بُعيد بداية الهجوم العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة في 27 ديسمبر/كانون الأول 2008 الذي دام ثلاثة أسابيع، واستمرت بعد دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في 18 يناير/كانون الثاني 2009.

لقد اختُطف معظم الضحايا من منازلهم، ثم أُلقي بهم قتلى أو جرحى في أماكن معزولة، أو وجدوا أمواتاً في مشرحة أحد مستشفيات غزة. وقُتل بعضهم بالرصاص في المستشفيات، حيث كانوا يتلقون العلاج من إصابات لحقت بهم من جراء القصف الإسرائيلي لسجن غزة المركزي. أما مرتكبو هذه الهجمات فلم يخفوا أسلحتهم أو مظهرهم، بل على العكس من ذلك، تصرفوا بطريقة تتسم بالثقة وعدم الحذر ويقدر كبير من التباهي.

ومن بين الحالات التي حققت فيها منظمة العفو الدولية عمليات القتل المتعمد لثلاثة من أفراد عائلة "أبو عشيبية"، وهم عاطف ومحمد ومحمود، من جباليا (شمال غزة)، الذين قُتلوا جميعاً في غضون 24 ساعة من فرارهم من سجن غزة المركزي. فقد وصل أحد الأشقاء، وهو محمود، البالغ من العمر 24 عاماً، إلى منزل العائلة بعد ظهر يوم 28 ديسمبر/كانون الأول. وبعد ساعة جاءت مجموعة من الرجال المسلحين إلى المنزل واقتادته إلى الخارج. وبعد عدة ساعات، عُثر على جثته في مشرحة مستشفى كمال عدوان في بيت لاهيا (شمال غزة)، وقد أُصيب في بطنه ورأسه. وفي اليوم التالي، عُثر على جثتي شقيقه الآخرين،

محمد، وعمره 26 عاماً، وعاطف، وعمره 39 عاماً، في مشرحة مستشفى الشفاء في مدينة غزة، وقد أُصيبا بطلقات نارية في الرأس والصدر والبطن. وكان ثلاثتهم معتقلين منذ مارس/آذار 2008 ومتهمين "بالتعاون" مع الجيش الإسرائيلي. وكانوا في البداية قد احتجزوا في معتقل "المشتل" الشهير الواقع في شمال مدينة غزة والذي تديره قوة الأمن الداخلي (وكانت تديره في السابق "كتائب عزالدين القسام"، وهي المليشيا المسلحة التابعة لحركة حماس).

وفي الساعة الرابعة من مساء يوم 28 ديسمبر/كانون الأول، قُتل بالرصاص جمال الغندور، وهو في منتصف الخمسينات من العمر، بينما كان راقداً في سريره بمستشفى الشفاء على أيدي مسلحين غير مقيّنين ويرتدون ملابس مدنية أمام عيون أقربائه وشهود آخرين. وكان أفراد من قوات الأمن التابعة لحماس يبرأتهم الرسمية موجودين في المكان، ولكنهم لم يتخذوا أي إجراء لمنع عملية القتل أو القبض على مرتكبيها. وكان جمال الغندور يتلقى العلاج من جروح أُصيب بها في ذلك الصباح الذي قصفت فيه إسرائيل سجن غزة المركزي، حيث كان محتجزاً مع ابنه منذ يناير/كانون الثاني 2008؛ وكان كلاهما متهمين "بالتعاون" مع الجيش الإسرائيلي.

وبالإضافة إلى أولئك المتهمين "بالتعاون" مع الجيش الإسرائيلي، فقد عُثر على جثث معتقلين آخرين من سجن غزة المركزي قُتلوا بطلقات نارية بعد ساعات من قصف القوات الإسرائيلية للسجن وفرار السجناء منه. ومن بين أولئك الأشخاص ناصر محمد أحمد مهنا، البالغ من العمر 34 عاماً، وهو أب لستة أطفال وأحد قادة "كتائب شهداء الأقصى"، المليشيا المسلحة التابعة لحركة فتح. وكان ناصر محمد مهنا محتجزاً منذ أغسطس/آب 2008 ويقضي حكماً بالسجن مدة سنتين بتهمة المشاركة في محاولة اغتيال رئيس حكومة حماس المقالة إسماعيل هنية. وبعد ظهر يوم 28 ديسمبر/كانون الأول، عُثر على جثته في طريق النفق في ضواحي مدينة غزة، وقد أُطلقت عليه النار في رأسه وعينه من مسافة قريبة.

وليس هناك من شك في أن الأشخاص المذكورة أسماؤهم آنفاً وغيرهم من الضحايا الآخرين قد اختطفوا وقُتلوا وأُطلقت عليهم النار وتعرضوا للتعذيب على أيدي أفراد قوات حماس ومليشياتها لأنهم الوحيدون المسموح لهم بالعمل بهذا القدر من الحرية في جميع أنحاء غزة.

ومنذ استيلائها العنيف على الحكم وفرضها لسلطة الأمر الواقع في قطاع غزة في يونيو/حزيران 2007، تباغت القيادة السياسية لحركة حماس وقواتها ومليشياتها المسلحة بكونها استطاعت منع الجماعات المسلحة الفلسطينية الأخرى من حيازة الأسلحة النارية أو حملها علناً. وفي زيارتهم إلى قطاع غزة منذ يونيو/حزيران 2007، لم ير مندوبو منظمة العفو الدولية أي شخص من غير قوات حماس ومليشياتها يحمل أسلحة بشكل علني.

ففي إحدى الحالات اعتذرت حماس عن حادثة قتل متعمد في بيان علني حصلت عليه منظمة العفو الدولية. فبعد ظهر يوم 7 يناير/كانون الثاني 2009، قام ثلاثة مسلحين مقيّنين باختطاف حسن حجازي، وعمره 37 عاماً، من منزل عائلته في شمال مدينة غزة. وقد أُطلق المسلحون النار عليه في رجليه وصدره وألقوا بحثته بالقرب من المنزل. وأشار بيان حماس المؤرخ في 12 يناير/كانون الثاني 2009 إلى مقتل حسن حجازي، وهو أحد قادة "كتائب أبو

علي مصطفى"، الجناح العسكري للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وقال البيان: "إن حركة حماس تتحمل المسؤولية الكاملة عن هذا الخطأ... وستحاسب المسؤولين عن هذا العمل... وهي تتقدم بتعازيها لعائلة الشهيد حجازي."

وفي حالة أخرى، دُكر أن أعضاء القيادة السياسية لحركة حماس اعتذروا إلى عائلة جميل شفيق شقوزة، البالغ من العمر 51 عاماً، والذي قضى نحبه في 6 فبراير/شباط 2009، نتيجة للتعذيب الذي تعرض له على ما يبدو أثناء احتجازه من قبل قوات الأمن الداخلي التابعة لحماس في خان يونس (جنوب غزة) في 30 يناير/كانون الثاني 2009.

وهناك العشرات من ضحايا عمليات الاختطاف وغيرها من الهجمات على أيدي قوات حماس والمليشيات المسلحة في شتى أنحاء قطاع غزة، وهم يخشون التحدث علناً عما حدث لهم خوفاً من تعريض حياتهم إلى مزيد من الخطر. وقد قامت منظمة العفو الدولية بجمع شهادات عدد من هؤلاء الضحايا الذين نُجم عن ذكر أسمائهم والتفاصيل المتعلقة بهم بهدف حمايتهم، ومعظمهم من الأفراد السابقين في قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية. وفيما يلي بعض شهاداتهم التي أكدت من مصادر طبية وشهود عيان:

عمليات تحطيم الركبة

(أ): " / 20

حاول والد (أ) الاحتجاج على اختطاف ابنه، فأطلق المسلحون أنفسهم النار عليه في بطنه. ولكن حياته ليست في خطر. وكان من المقرر أن يسافر (أ) إلى الخارج لتلقي الرعاية الطبية، ولكنه منع من الخروج من قبل إدارة الأمر الواقع لحماس.

(س): " / 31 2008

[/]

"

عمليات أخرى لإطلاق النار على الأرجل

() : / 9

20

"

وقال أحد الشهود لمنظمة العفو الدولية إن أحد أقرباء **(و)** حاول أن يهرع إلى مكان الحادث والتدخل في الأمر عندما شاهد ما حدث، فأطلق المسلحون النار عليه، ولكنه لم يُصب بأذى.

الضرب المبرح:

/ 26

" (إ):

." [] "

"

وقد أُصيب (إ) بثلاثة كسور في ذراعه اليمنى وكسور عديدة في رجله، بالإضافة إلى كدمات شديدة في مختلف أنحاء جسمه. وقال جيرانه لمنظمة العفو الدولية إن بعض المسلحين يعملون مع قوة الأمن الداخلي لحماس.

2009 / 28

" (ب):

"

وقد أُصيب **(ب)**، الذي كان قد قضى في السابق عدة سنوات في السجون الإسرائيلية، بكسور في كلتا يديه وكسور عديدة في كلتا رجله.

/ 20

" (ن):

"

وتلقت منظمة العفو الدولية شهادات أخرى من نشطاء فتح ومؤازريها ممن وضعوا " قيد الإقامة الجبرية" في منازلهم، وهددوا من قبل قوات حماس ومليشياتها.

وكان مندوبو منظمة العفو الدولية الذين كانوا في زيارة لإجراء أبحاث ميدانية في قطاع غزة أثناء وبعد الهجوم الإسرائيلي الذي دام ثلاثة أسابيع، قد طلبوا عقد اجتماع مع أعضاء إدارة الأمر الواقع لحماس لمناقشة بواعث القلق هذه وغيرها معهم. وكان من المقرر عقد اجتماع مع الناطق بلسان إدارة حماس طاهر النونو في 1 فبراير/شباط 2009، ولكنه ألغاه في اللحظة الأخيرة. ولم يكن بالإمكان ترتيب اجتماع مع حماس قبل مغادرة مندوبي المنظمة لقطاع غزة.

ويساور منظمة العفو الدولية قلق عميق لأن إدارة حماس في قطاع غزة - بدلاً من اتخاذ خطوات لوقف ومنع عمليات القتل المتعمد وغيرها من الانتهاكات الخطيرة على أيدي قواتها ومليشياتها - فإنها لا تتجاهل مثل هذه الانتهاكات فحسب، وإنما تبرر ارتكابها وتسهله وتشجع عليه.

ففي مؤتمر صحفي عُقد في 2 فبراير/شباط، رفض إيهاب الغصين، الناطق بلسان وزارة الداخلية في إدارة حماس، الأنباء التي نشرتها في الأيام القليلة السابقة منظمات فلسطينية لحقوق الإنسان بشأن عمليات القتل المتعمد والاختطاف والتعذيب وغيرها من الانتهاكات على أيدي قوات حماس ومليشياتها. ونُقل عنه قوله: "إن لكل من تعرّض لاعتداء الحق في تقديم شكوى. وإذا كان حائفاً، كما تدعي حركة فتح، فإنني أدعوه إلى مراجعتي شخصياً لمعالجة هذه القضية."

وفي المؤتمر الصحفي نفسه، نُقل عن طاهر النونو قوله: "إن الحكومة تفرّق بين انتهاكات [القانون] وبين الإجراءات التي تتخذها المقاومة لحماية نفسها من المتعاونين في أوقات الحرب... ولن نرحم المتعاونين الذين طعنوا شعبنا في الظهر." إن مثل هذه العبارات تصل إلى حد إعطاء ضوء أخضر لاستهداف أي شخص خارج إطار القانون واستناداً إلى مزاعم فضفاضة تتعلق "بالتعاون" مع الجيش الإسرائيلي، من دون منح المستهدفين أية إمكانية للدفاع عن أنفسهم ضد مثل تلك الاتهامات.

وثمة أدلة لا سبيل إلى دحضها على أن قوات الأمن والمليشيات التابعة لحماس كانت مسؤولة عن ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وأن ضحايا مثل تلك الانتهاكات وغيرهم يتعرضون للترهيب وثنيهم عن الإدلاء بشهاداتهم فيما يتعلق بمحتنتهم. وقد أظهرت إدارة حماس الواقع ازدرأ صارخاً للمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، ليس بالسماح بارتكاب مثل هذه الانتهاكات فحسب، وإنما بتسهيل ارتكابها والتشجيع عليه عن طريق تبريرها ومنح مرتكبيها حصانة تامة من العقاب.

إن منظمة العفو الدولية تدعو إدارة حماس بحكم الأمر الواقع إلى القيام بما يلي:
- وضع حد فوري لحملة عمليات الاختطاف والقتل المتعمد وغير القانوني والتعذيب
والتهديدات بالقتل، التي شاركت فيها قوات حماس ومليشياتها منذ نهاية ديسمبر/كانون الأول
2008؛

- الموافقة على إنشاء لجنة خبراء وطنية مستقلة ومحايدة وغير حزبية تتولى التحقيق في
انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت على أيدي قواتها ومليشياتها وأية أطراف أخرى منذ
ديسمبر/كانون الأول 2008، وأن تتعهد بالتعاون مع مثل هذه اللجنة وأن تسمح لها بالاضطلاع
بعملها؛

- ضمان عدم استهداف الضحايا والشهود وغيرهم ممن يدلون بشهاداتهم أو يقدمون شكاوى
بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، وعدم تعرضهم للمضايقة أو التهيب؛
- التعهد باتخاذ الخطوات الضرورية للتصدي لنتائج وتوصيات لجنة التحقيق، وإعلانها على
الملا؛

- التعهد بمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات وفقاً لمعايير المحاكمات العادلة المعترف بها
دولياً، ومن دون اللجوء إلى فرض عقوبة الإعدام.

وثيقة للتداول العام

International Secretariat, Amnesty International, 1 Easton St., London WC1X 0DW, UK

www.amnesty.org